جبهة استقلال القضاء تستنكر تعيين نير عثمان لمنصب وزير العدل .. وتطالب بالتحقيق فى اتهاماته

الاثنين 3 مارس 2014 12:03 م

تستنكر جبهة إستقلال القضاء لرفض الإنقلاب ، قبول المستشار نير عثمان لمنصب وزير العدل في حكومة الانقلاب الثانية وتعتبره أحد قضاة الانقلاب المنتظرين للصلاحية لمخالفة القانون والدستور ، وتستهجن طريقة تعيينه ، والتي كشفت عن تحويل المناصب لعطايا في يد المستشار أحمد الزند قاضي مبارك والانقلاب

وتشير الجبهة الي أن المستشار نير عثمان كان رئيس اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد الثلثي الأخيرة بنادي القضاة والذي نفذ كامل مطالب الزند ، باستبعاد القضاة المدافعين عن استقلال القضاء من تيار استقلال القضاء ، وتهيئة المناخ لفوز غير مستحق لقائمة الزند بعد حذف أقوي المرشحين .

وتستشهد الحركة بشهادة المستشار زكريا شلش رئيس محكمة جنايات الجيزة المنشورة في بوابة الأهرام بتاريخ 2 مارس 2014 ، والذي أكد بأن تدخل الزند وراءه "مصالح شخصية"، ما يدق ناقوس الخطر مجددا من أن الزند يتعامل مع القضاء كأقطاعية خاصة ، وهو ما لا يصح قانونا ولا يليق بتاريخ القضاء والقضاة .

وتطالب الجبهة باستدعاء الزند للتحقيق فيما نسب اليه من اتهامات واضحة من المستشار شلش ، والذي اضاف في شهادته على ذات الموقع أن "إصرار رئيس نادي القضاة على اختيار وزير عدل بعينه، نابع من مصلحة شخصية، فالزند قام بالتدخل في تعيين معظم مساعدي وزير العدل المستشار عادل عبدالحميد وآخرهم المستشار محمود الشريف، المتحدث باسم نادي القضاة ومساعد وزير العدل لشئون المحاكم، وهو حديث السن بالنسبة لغيره من الزملاء رغم ان مساعدي الوزير يتم تعيينهم ممن تجاوزوا سن 65 عاما أو من لديهم ظروف صحية، أما الشباب فعليهم التفرغ للأحكام وليس تولي منصب مساعد الوزير للحصول على امتيازات خاصة"

وتؤكد الجبهة أن المستشار شلش ذكر في شهادته ما سبق وان رددته الجبهة وجميع القضاة المدافعين عن استقلال القضاء وهو أن الزند" يريد لنفسه حصانة تفوق حصانة القضاء" ، وهو ما تراه الجبهة أحد توابع عدم احالة المستشار الزند للصلاحية فيما نسب اليه من اتهامات بالفساد المالي وفتح التحقيق معه في البلاغات التي قدمت ضده على مدار اكثر من عامين ونصف .